

استراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨:

مكافحة الأوبئة وبناء عالم أكثر صحةً وعدلاً



الدليل الذكي للعامل/ة بالجنس



الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس
المناداة بالحقوق الصحية والإنسانية



الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس المناداة بالحقوق الصحية والإنسانية

يعكس المصطلح 'عامل/ة بالجنس' التنوع الشديد داخل مجتمع العاملين/ات بالجنس، وهو يشمل ولكن ليس محدودًا بـ: العاملين/ات بالجنس الإناث، الذكور والعابرين/ات جندريًا؛ العاملين/ات بالجنس مثليات الجنس، مثليي الجنس، ثنائيي/ات الجنس؛ الذكور العاملين بالجنس متخذي هوية مغايرين جنسيًا؛ العاملين/ات بالجنس التجاري المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض؛ العاملين/ات بالجنس متعاطيين/ات المخدرات؛ العاملين/ات بالجنس التجاري الراشدين/ات الصغار (بين أعمار ١٨ و ٢٥ عامًا)؛ العاملين/ات بالجنس المهاجرين/ات الموثقين/ات وغير الموثقين/ات، بالإضافة إلى الأشخاص المشردين/ات واللاجئين/ات؛ العاملين/ات بالجنس في كِلا المناطق المدنية والريفية؛ العاملين/ات بالجنس ذوي الإعاقة؛ والعاملين/ات بالجنس الذين تم اعتقالهم/ن أو سجنهم/ن.

الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس (NSWP) موجودةٌ من أجل تأييد أصوات العاملين/ات بالجنس عالميًا وتوصيل الشبكات المحلية التي تنادي بحقوق العاملين/ات بالجنس الإناث، الذكور والعابرين/ات جندريًا. إنها تنادي بخدماتٍ صحيةٍ واجتماعيةٍ مبنية على الحقوق، الحرية من الانتهاك والتمييز وتحديد المصير الذاتي للعاملين/ات بالجنس.

تستخدم الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس منهجيةً تقوم بإبراز ومشاركة المعرفة، الاستراتيجيات، وتجارب العاملين/ات بالجنس والمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس. الأدلة الذكية هي نتيجة البحث المكتبي واستشارة إلكترونية عالمية مع المنظمات الأعضاء لـ NSWP، وتشمل دراسة حالاتٍ من بعض الأعضاء.

المحتويات

3	مقدمة
4	السياق
6	ما هي النقاط الأساسية لإطار الاستراتيجية؟
7	أهداف المساهمة المدعومة المشتركة
10	الأهداف المتطورة - المساهمة في عمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة (PPR)
11	الانتقال من إطار الاستراتيجية إلى سرد الاستراتيجية
11	ما الذي يختلف في الاستراتيجية الجديدة؟
13	الهدف الرئيسي: القضاء على الإيدز، مرض السل والملاريا
15	أهداف المساهمة المدعومة المشتركة
18	أقسام أخرى من الاستراتيجية
18	الهدف المتطور: المساهمة في عمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة (PPR)
20	عوامل تمكين الشراكة: كيف نعمل
21	التطبيق، الأداء، والدعوة إلى العمل
22	الاستنتاج

استراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨:

مكافحة الأوبئة وبناء عالمٍ أكثر صحةً وعدلاً

رؤية الاستراتيجية:

عالمٍ خالٍ من عبء الإيدز، مرض السل، والملاريا مع صحة أفضل وأكثر عدلاً للجميع.

مهمة الاستراتيجية:

جذب، رفع واستثمار مواردٍ إضافيةٍ للقضاء على أوبئة الإيدز، مرض السل والملاريا، تقليل الظلم الصحي ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

مقدمة

يحاول هذا الدليل تبسيط عنصرين من عناصر استراتيجية التمويل العالمي:

1 إطار الاستراتيجية، الذي يمنح نظرة عامة شاملة،

2 ووصف الاستراتيجية، وهو معقد ويتعمق في تفاصيل طريقة تطبيق التمويل العالمي للاستراتيجية.

ملحوظة: النصوص المائلة هي تعليقات NSWP على الأجزاء المختلفة من سرد استراتيجية التمويل العالمي.

استراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨¹ ستزود أساليب التمويل العالمية، اتخاذ القرارات، والاستثمار لمدة الست سنوات القادمة في وثيقة من ٧٠ صفحة، تتمثل أهميتها في وصف ما سيفعله التمويل العالمي وكيف سيفعله. ستؤثر الاستراتيجية على طريقة توزيع الاستثمار على مستوى الدولة، كيفية تطبيق البرامج ومن سيطبقها، وكيفية اتخاذ القرارات ومن سيتخذها. تشديد الاستراتيجية الزائد على قيادة المجتمع، الإقرار والالتزام بالاستفادة بأكبر قدرٍ من معرفة وخبرة المجتمع، بالإضافة إلى تشديدها الأكبر على العدل، المساواة الجندرية، والحقوق الإنسانية، سيجعلها أداةً في غاية الأهمية لتعزيز تفاعل العاملين/ات بالجنس التجاري في جميع عمليات التمويل العالمي.

1 التمويل العالمي، ٢٠٢١، "مكافحة الأوبئة وبناء عالمٍ أكثر صحةً وإنصافاً: استراتيجية الصندوق العالمي (٢٠٢٣-٢٠٢٨)."،

السياق

استراتيجية التمويل العالمي على علم بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠، وخصوصًا بأهداف التنمية المستدامة الثلاثة للقضاء على الإيدز، والسل والملاريا، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة (UHC).²

يُعد بتوحيد التمويل العالمي مع برنامج الأمم المتحدة للتطوير المستدام الذي تطبقه جميع أعضاء الأمم المتحدة ضمان طموحنا بنفس الهدف. لكنه أيضًا مهمٌ سياسيًا، حيث أنه لا يمكن للتمويل العالمي أن يتوقع مساهمة المتبرعين/ات بتمويل منظمة لا تلتزم بالاتفاقات الدولية. هناك أيضًا استراتيجيات وأهداف أخرى تقوم بإرشاد استراتيجية التمويل العالمي، وهي تتضمن استراتيجية UNAIDS العالمية للإيدز ٢٠٢١-٢٦: القضاء على الظلم، القضاء على الإيدز³؛ خطة شراكة إنهاء مرض السل العالمية للقضاء على مرض السل ٢٠٢٣-٢٠٣٠⁴؛ استراتيجية شراكة RBM للقضاء على الملاريا ٢٠٢١-٢٥⁵؛ الإعلانات السياسية للأمم المتحدة على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٠٢١)،⁶ مرض السل (٢٠١٨)، وتغطية صحية شاملة (٢٠١٩)؛ إرشادات منظمة الصحة العالمية (WHO) المتعلقة بفيروس نقص المناعة، التهاب الكبد الفيروسي، الأمراض المنقولة جنسيًا، مرض السل والملاريا؛ ومبدئية المشاركة الأكبر للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة/الإيدز (GIPA). لقد تم أخذ كل هؤلاء بالاعتبار خلال عملية إعداد استراتيجية التمويل العالمي وقد تكون مرجعًا نافعًا في تأييدك.

تتعترف جميع هذه الاستراتيجيات بتأخر العالم لكي يحقق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لفيروس نقص المناعة، والسل والملاريا. تشير تقارير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢ إلى انحدار معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة عالمية بنسبة ٣٩% بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠، وهو أقل كثيرًا من هدف ٧٥% الذي تم تحديده من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦. يشير التقرير أيضًا إلى أن علاج السل قد وصل إلى نصف هدفه عالميًا فقط، وأن علاج الملاريا متأخر بنسبة ٤٠%.⁷ تشير تقارير UNAIDS إلى أن ٦٥% من الإصابات الجديدة بفيروس ضعف المناعة على مستوى العالم لعام ٢٠٢٠ قد ظهرت بين الفئات السكانية الرئيسية وشركائهم/ن الجنسين/ات،⁸ وقد زادت حتى وصلت إلى ٧٠% بعام ٢٠٢١. في عام ٢٠٢٠، كان هناك حوالي ٩٧٥,٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة بين الفئات السكانية الرئيسية وشركائهم/ن الجنسين/ات، وهو حوالي ضعف الهدف العالمي لجميع الإصابات الجديدة، مما يشمل ١٦٥,٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة بين العاملين/ات بالجنس التجاري في عام واحد.

2 “SDG 3: Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages,” أهداف التنمية المستدامة لقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة.

3 برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة/الإيدز (UNAIDS)، ٢٠٢١. “Global AIDS Strategy 2021-2026: End Inequalities. End AIDS.”

4 شراكة القضاء على مرض السل، ٢٠٢٢. “The Global Plan to End TB 2023-2030.”

5 شراكة RBM للقضاء على الملاريا، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروع، ٢٠٢٠. “RBM Partnership Strategic Plan 2021-2025.”

6 الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٢١. “الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشري والإيدز: إنهاء أوجه اللامساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.”

7 الأمم المتحدة، ٢٠٢٢. “The Sustainable Development Goals Report 2022.”

8 برنامج UNAIDS، ٢٠٢١. “مواجهة أوجه اللامساواة - دروس للاستجابات الوبائية مستقاة من ٤٠ عامًا من الإيدز.”

9 برنامج UNAIDS، ٢٠٢٢. “In Danger: UNAIDS Global AIDS Update 2022.”

بالإضافة إلى ذلك، أثار كوفيد-١٩ بشكل ملحوظ على التقدم الذي تم منذ تطبيق أهداف التنمية المستدامة في ٢٠١٥. سوف يتم تطبيق استراتيجية التمويل العالمية ٢٠٢٣-٢٠٢٨ في الأماكن التي قد تواجه فيها منذ زمن طويل نقاط ضعفٍ في المنظمات الصحية وعدم الأمن الاقتصادي، إلى جانب الزيادة في الظلم الاجتماعي والاقتصادي، الاضطراب السياسي، والصراع الذين يقومون بإعاقة التقدم. وفي نفس الوقت، تزيد حدة العوائق الهيكلية مثل التجريم، الوصم والتمييز، العنصرية الممنهجة، مما يؤدي إلى زيادة قابلية تأثر العاملين/ات بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية الأخرى بالنواتج الصحية والتهميش.

بالإضافة إلى ذلك، أثار كوفيد-١٩ بشكل ملحوظ على التقدم الذي تم منذ تطبيق أهداف التنمية المستدامة في ٢٠١٥. سوف يتم تطبيق استراتيجية التمويل العالمية ٢٠٢٣-٢٠٢٨ في الأماكن التي قد تواجه فيها منذ زمن طويل نقاط ضعفٍ في المنظمات الصحية وعدم الأمن الاقتصادي، إلى جانب الزيادة في الظلم الاجتماعي والاقتصادي، الاضطراب السياسي، والصراع الذين يقومون بإعاقة التقدم. وفي نفس الوقت، تزيد حدة العوائق الهيكلية مثل التجريم، الوصم والتمييز، العنصرية الممنهجة، مما يؤدي إلى زيادة قابلية تأثر العاملين/ات بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية الأخرى بالنواتج الصحية والتهميش.

إطار استراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨



ما هي النقاط الأساسية لإطار الاستراتيجية؟

هذا الالتزام مشمول في أهداف المساهمة المتداعمة المشتركة والمتطورة لاستراتيجية التمويل العالمي، وهو ما يضعه التمويل العالمي كهدف أساسي لكي تحقق الاستراتيجية هدفها في القضاء على الإيدز، السل والملاريا. رغم وضوح سعي التمويل العالمي لزيادة التفاعل والنتائج بأكبر قدر ممكن، إلا أنه ليس من الواضح بعد كيف سيتم تحقيق هذه الأهداف في الواقع العملي.

الأهداف المساهمة: تلك التي معًا ستقوم بالتأثير على هذه الأمراض:

- زيادة الأنظمة الصحية التي تضع تركيزها على الناس إلى أقصى حد؛
 - زيادة التفاعل والقيادة من قبل أكثر المجتمعات المتأثرة إلى أقصى حد؛ عدم إغفال أحد؛
 - زيادة العدل الصحي، المساواة الجندرية والحقوق الإنسانية إلى أقصى حد.
- الأهداف المتطورة: تلك التي ستتطور لتفي بالاحتياجات الناشئة لعمليات استجابة فعالة للأوبئة، إما كوفيد-19 أو أوبئة أخرى مستقبلية:
- المساهمة في عمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة (PPR).

يحتوي إطار الاستراتيجية على عدد من الالتزامات المهمة التي بإمكانها الدعم بتأييد مشاركة العاملين/ات بالجنس التجاري في عمليات التمويل العالمية وتمثيلهم/ن في محافل اتخاذ القرارات، مثل آليات التنسيق القطرية (CCMs).

يتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية التمويل العالمي 2023-2028 في القضاء على الإيدز، السل، والملاريا. وقد كان التمويل العالمي واضحًا في قوله أنه سيسعى ليحقق ذلك عن طريق «العمل مع وخدمة الاحتياجات الصحية للناس والمجتمعات».

ويقر ذلك بنقطتين مهمتين:

- 1 أن الطريقة الوحيدة للقضاء على الإيدز، السل والملاريا هي بمشاركة جميع الناس والمجتمعات المتأثرة بهذه الأمراض، ويشمل ذلك العاملين/ات بالجنس التجاري.
- 2 أن الاحتياجات الصحية للناس والمجتمعات المتعايشة والمتأثرة بالأمراض لا بد من أن يوضع عليها تركيز البرامج، وهذا يشمل المجتمعات المجرمة كالعاملين/ات بالجنس التجاري.

أهداف المساهمة المدعومة المشتركة

زيادة الأنظمة الصحية المدمجة التي تضع تركيزها على الناس إلى أقصى حد حتى تحقق التأثير، الصمود، والاستدامة

يستكمل ذلك أعمالاً سابقةً تدور حول الأنظمة الصحية المستدامة الصامدة (RSSH) وتقوية النظام الصحي، ويجب على ذلك أن يشمل الاستثمار في تعزيز النظم المجتمعية (CSS) ودعم التنظيم بقيادة المجتمعات المحلية. سيتيح ذلك الفرصة أيضاً لأن يقوم التمويل العالمي بتغيير طريقته في تمويل ودعم الأنظمة. مما يشمل استخدام دولارات التمويل العالمية لدعم دمج الخدمات فيما بين الجهات المزودة المختلفة (المجتمع، الحكومة، القطاع الخاص)؛ لضمان عناية تتمحور حول الناس (وجهة واحدة لاختبارات فيروس ضعف المناعة، خدمات الصحة والحقوق الجنسية والتناسلية (SRHR)، خدمات الصحة النفسية، إلخ. تتواجد جميعها في مكان واحد)؛ وخدمات مصممة لاحتياجات العاملين/ات الجنس التجاري (مواقعها، مواعيد عملها، تزويدها بخدمات سهلة الاستخدام، تلبية خدماتها لأولويات المجتمع، إلخ.). سيكون التركيز في المستقبل على نظم المختبرات، تحسينات سلاسل الإمداد، واستخدام البيانات الرقمية بطريقة أفضل وأكثر أمناً.

زيادة التفاعل والقيادة من قبل أكثر المجتمعات المتأثرة إلى أقصى حد وعدم إغفال أحد

هذا التزام شجاع من قبل التمويل العالمي، ولكن لا بد لمجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري أن تضمن احترام التمويل العالمي وآليات التنسيق القطرية (CCMs) لها. سيحاول التمويل العالمي تحت هذا الهدف المساهم أن يخلق بيئة داعمةً وعمليات تساعد على تحقيق القيادة من قبل المجتمع. سوف يتم التركيز على:

- التحسين من احتواء المجتمعات على آليات التنسيق القطرية (CCMs) وفي المتابعة والتقييم للبرامج القومية.
- التطوير من الطريقة التي يقوم بها التمويل العالمي بأعماله على مستوى الدولة لجعلها أكثر شمولاً للمنظمات التي يقودها المجتمع المحلي كمزودي خدمات، لجان إشراف، وك خبراء استشاريين/ات تقنيين/ات. سيتم فعل ذلك عن طريق تقديم مبادئ توجيهية، أدوات، وأنشطة لدعم هذا التفاعل.

زيادة العدل الصحي، المساواة الجندرية والحقوق الإنسانية إلى أقصى حد

كان هذا من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التمويل العالمي السابقة ٢٠١٧-٢٠٢٢، لكن وفقاً لتقييمها الخاص، لم يكن أداء الاستراتيجية جيداً جداً في هذا الالتزام، فلم تصل إلى أهدافها المرغوبة وكان تأثيرها ضئيلاً.

هذا الهدف يظل جزءاً أساسياً في الاستجابة الفعالة ضد المرض، ولكن لا يزال هناك عقبات ضخمة على مستوى الدولة، وخصوصاً للفئات السكانية المُجرّمة مثل العاملين/ات بالجنس التجاري، وإعطاء الملكية للدولة يعني أن القوانين الدولية، السياسات، والممارسات المُتَّبعة سوف يكون لها الأولوية فوق أهداف التمويل العالمي.

تتضمن استراتيجية التمويل العالمي الجديدة ٢٠٢٣-٢٨ الأهداف الفرعية التالية:

- زيادة الاستثمار في البرامج التي تعمل على إزالة العقبات المتعلقة بالحقوق الإنسانية والجندرية.
- برامج خدمات الصحة والحقوق الجنسية والتناسلية (SRHR) شاملة للنساء وشركائهن.
- التطوير من البرامج التفاعلية مع الشباب.

كلاً من هذين الهدفين قد يتيح الفرصة لزيادة تفاعل العاملين/ات بالجنس التجاري وتقدير المهارات والمعرفة التي يمكن أن يجلبها العاملين/ات بالجنس التجاري في مكافحة ضد الأمراض الثلاثة. ولكن ليتم الاستفادة بهذه الالتزامات، لا بد من التواصل مع مدير حوافز التمويل (FPM) والفريق القطري، بالإضافة إلى مركز آليات التنسيق القطرية وفرق التطور الخاصة بآليات التنسيق القطرية. سيجب على المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري أن تستمر في محاولة تكوين علاقات مع آليات التنسيق القطرية ووكالات الأمم المتحدة، مثل UNAIDS ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، وهما شريكان تقنيان، وهيئات أخرى، مثل لجان الإيدز القومية أو مجموعات البرلمان، التي قد يكون لها تأثيراً في دولتك.

بإمكان هذه الالتزامات أن تدعم التأييد وأن تُحمّل المسؤولية على التمويل العالمي، آليات التنسيق القطرية ومُتخذي/ات القرارات في الدولة.

وفقاً لاستراتيجية التمويل العالمي، سوف: «تقوم بتحفيز التزام جديد على مستوى الشراكة لمواجهة تجريم المجتمعات الأكثر تأثراً بهذه الأمراض الثلاثة ودعم بيئة وسياسة ملائمة. سوف نقوم برفع تأثير الشراكة ومواردها لمواجهة القانون، السياسات، والممارسات المُتَّبعة التي تشكل عقباتٍ ضد الاستجابات الفعالة أمام هذه الأمراض الثلاثة وتضع أمن وأمان المجتمعات المتأثرة في خطر».

يتمثل التزام استراتيجية التمويل العالمي أيضاً في «دعم الاستثمارات في التأييد والرصد لإصلاحات القوانين الضارة، السياسات، والممارسات المُتَّبعة، التي تشمل تجريم العمل بالجنس التجاري، مجتمعات مثليات الجنس، مثليي الجنس، مزدوجي/ات الميول الجنسية، العابرين/ات جندياً، الكويريين/ات وثنائي/ات الجنس (مجتمعات الميم عين)، تعاطي المخدرات، انتقال الأمراض، قوانين سن الرضا التي تُحد من إمكانية الوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة وخدمات الصحة والحقوق الجنسية والتناسلية، الإجراءات التقييدية على صحة وحقوق المرأة، الإنكار للهوية الجندرية، والسياسات التي تُحد من المساحات الاجتماعية المتحضرة».

ولك في أرض الواقع، لا تزال هناك تحديات ضخمة تعوق المشاركة الفعالة للعاملين/ات بالجنس التجاري في هذه الأهداف الفرعية:

- تجريم جميع جوانب العمل بالجنس التجاري يخلق حواجزاً أمام الاستجابات الفعالة ضد فيروس نقص المناعة، وحتى يومنا هذا، لا تزال معظم الدول المؤهلة للتمويل العالمي مترددة في إلغاء تجريم العمل بالجنس التجاري أو الاستثمار في استجابات تتم بقيادة عاملين/ات بالجنس التجاري في اقتراحات تمويلهم.
- في بعض الدول، يمنع التشريع من المزدوجين أن يقوموا بتزويد الخدمات الصحية، مما يشمل خدمات الصحة والحقوق الجنسية والتناسلية، للنساء وصغار السن تحت سن الثامنة عشر بدون موافقة الوالدة/ة أو والي/ة الأمر.
- صغار السن الذين يتاجرون بالجنس (تحت سن الثامنة عشر) هم/ان الأكثر عرضة للإقصاء من الخدمات المتعلقة بحقوقهم/ان بسبب المواقف القانونية المعقدة، على الرغم من أنهم/ان معتبرون/ات من قبل اتفاقيات الحقوق الإنسانية الدولية كضحايا للاستغلال الجنسي التجاري.
- من الممكن لصغار السن أن يكونوا/ان أكثر تردداً في التوصل للخدمات خوفاً منهم/ان من إعادة التأهيل الإجباري، الاحتجاز التعسفي، و/أو الاتهامات الجنائية.

ولم يتضح بعد كم سيكون مدى فعالية التمويل العالمي، بالنظر إلى التزامه باستخدام صوته الدبلوماسي للمناصرة مع الحكومات القومية. ولكن إن لم يكن التمويل العالمي مستعداً لأن يمنع التمويل عن الدول التي لا تعالج مشاكل العدل، المساواة، وحقوق الإنسان - ويوجد العديد منها بالفعل - فلن يكون هناك تأثير لأصواتهم الدبلوماسية.

الأهداف المتطورة - المساهمة في عمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة (PPR)

تشمل استراتيجية التمويل العالمي التالي:

- 1 ضمان كفاءة التمويل العالمي في الاستجابة إلى الأوبئة نظرًا إلى التأثير الذي سببه كوفيد-19 على برامج التمويل العالمي وأنظمة الصحة العالمية بصفة عامة.
- 2 وضع التمويل العالمي - قرارًا سياسيًا - في موضع أكثر الآليات فعاليةً في إدارة الاستجابات المادية والبرنامجية في نطاق النظام الصحي، ولذلك يلعب دورًا رئيسيًا في التطوير المستمر لعمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة.

ليس من الواضح بعد كيف سيكون الهدف المتطور بمنفعة للعاملين/ات بالجنس التجاري، إن كان له منفعة من الأساس، حيث تضع أهدافه الفرعية تركيزها على: زيادة الاستثمارات ضد فيروس نقص المناعة، السل والملاريا (HTM)؛ تحسين كفاءة الاكتشاف والاستجابة السريعة؛ تقوية أنظمة مراقبة الأمراض؛ وتقوية أنظمة المختبرات، سلاسل التوريد والقدرة على التشخيص، ولا تضع كثيرًا من التركيز على الاستثمار في الاستجابات بقيادة المجتمعات.

اثنان من الأهداف الفرعية لهما صلة بالعاملين/ات بالجنس التجاري:

- رفع منصة التمويل العالمي لبناء التضامن من أجل أساليب عادلة في الاستجابة الجندرية والحقوق الإنسانية.
- مناصرة القيادة المجتمعية والمدنية والمشاركة في التخطيط لعمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة، اتخاذ القرارات، والإشراف.

ولكن لا يوجد مرجعٌ لزيادة الاستثمار في الاستجابات بقيادة المجتمع في أي من هذين الهدفين الفرعيين، وهما في اللحظة الحالية مجرد كلماتٍ على الورق.

يوجد هدفان فرعيان آخران يقومان بذكر تأييد التمويل العالمي لإعطاء الأولوية للاستثمارات الصحية والمسار نحو التغطية الصحية الشاملة (UHC)، وشراكة الاستجابة للأوبئة مع المجتمعات لتقوية الأنظمة الصحية. لا يشمل أي مهما العاملين/ات بالجنس التجاري، وتتم هذه القرارات من خلال الحكومات. يتسبب الهدف الفرعي الثاني في توقعاتٍ غير واقعيةٍ أنه سيتم شمول العاملين/ات بالجنس التجاري في شراكةٍ لتقوية الأنظمة الصحية، ولا يوجد أدلةٌ تدل على أن هذا ما سوف يحدث.

الانتقال من إطار الاستراتيجية إلى سرد الاستراتيجية

بصفة عامة، نوايا شركات التمويل العالمي، العمليات، الموظفون/ات، والأنظمة على مستوى الأمانة العامة والأهم من ذلك على مستوى الدولة، لأن تكون أكثر استجابةً إلى المعلومات، الأدلة، والوعي الذين أدوا إلى زيادة التفاعل من قبل المجتمعات والفئات السكانية الرئيسية تؤدي إلى استجابة أكثر فعالية للأوبئة. يوجد أيضًا التزامٌ بمناقشة الحواجز الهيكلية، مثل تجريم العمل بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية الأخرى، انتهاكات الحقوق الإنسانية، والوصم والتمييز الفردي والمؤسسي.

ما الذي يختلف في الاستراتيجية الجديدة؟

استراتيجية جديدة لا تعني منظمة جديدة. لا يزال تركيز الهدف الرئيسي للتمويل العالمي على القضاء على الإيدز، السل والملاريا - ولكن لا بد من أن نظل متيقظين/ات ألا يتم تخفيف هذا التركيز بسبب زيادة الاهتمام المنصب على كوفيد-19 والأوبئة المستجدة. تظل الفلسفة الأساسية للعمل كشراكة والتشديد المستمر على الحصائل والنتائج كما هي. نموذج الشراكة لم يكن نافعًا للعاملين/ات بالجنس التجاري، لأن المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري غالبًا ما تترك من الشراكات، وعلى الرغم من الترحيب بالتركيز المستمر على إنقاذ الأرواح، لا بد أن أيضًا أن نستمر في الدعوة إلى شمول المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري (وغيرها من الفئات السكانية الرئيسية المجرّمة)، حتى تحصل عدم إغفال أحدٍ على معناها.

يبرز سرد الاستراتيجية عشرة جوانباً أساسية حيث يشير التمويل العالمي إلى تغيير الأوضاع. تمَّت بعض هذه الجوانبِصلة للعاملين/ات بالجنس التجاري أكثر من غيرها. ستة من الجوانب العشرة قد تفيد مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري:

1 سوف يزداد التركيز على الوقاية من كل من الأمراض الثلاثة. بالنسبة لفيروس نقص المناعة، سيؤدي ذلك إلى مناقشة الثغرات في تغطية الوقاية من فيروس نقص المناعة، الزيادة من سرعة الحصول على الخيارات الجديدة المتاحة للوقاية من فيروس نقص المناعة، وزيادة نطاق منصات الحصول على وسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة، وعلى الرغم من الرغبة الدائمة في خياراتٍ جديدةٍ للوقاية من فيروس نقص المناعة، فذلك يُبرز أيضاً مدي توافر وإمكانية الحصول على الأوقية الذكرية والمُرلقات، بالإضافة إلى خدمات الحد من الضرر، كعناصرٍ أساسيةٍ، ويتيح أيضاً الفرص لخياراتٍ أخرى من العيادات المتنقلة التي توفر اختباراتٍ وعلاجاتٍ للأمراض المتناقلة جنسياً وبرامج تبادل الإبر والخُفَن.

2 سوف يزداد التركيز على تقوية البرامج الصحية (RSSH). والتي سوف تستجيب إلى وتشمل تقوية الأنظمة المجتمعية (CSS).

3 أسلوبٌ أكثر منهجيةً لدعم التطوير من تقوية الأنظمة المجتمعية (CSS). مما لا شك فيه أن المنظمات والشبكات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري هي جزءٌ لا يتجزأ من الأنظمة المجتمعية. يعني هذا الالتزام من قبل التمويل العالمي أنه على آليات التنسيق القطرية أن تعترف بذلك، إلى جانب الدعم الذي يوفره فريق الدولي للتمويل العالمي. أملاً بأن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار في المنظمات التي يقودها المجتمع.

4 دورٌ أقوى وصوت للمجتمعات المتعايشة مع الأمراض والمتأثرة بها. يشمل ذلك الالتزام بـ «وضع المجتمعات الأكثر تأثراً في مركز كل ما نقوم بفعله». وقد حاربت وفود الجماعات (وغيرها) بشدةٍ لجعل هذا واحداً من الأهداف، ولكن سيتطلب تحقيق ذلك الكثير من العمل. على الرغم من أن بعض مدراء حوافظ التمويل والفرق الدولية قد قاموا بإبداء استعدادهم/ن للتفاعل مباشرةً مع المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري بالفعل، والدعم الدائم من فريق المجتمع، الحقوق والجندر (CRG)، لا تزال هناك العديد من الأقسام والأشخاص في الأمانة العامة للتمويل العالمي، على مستوى الدول، وبين شركاء الأمم المتحدة الذين يعتبرون/ن أنفسهم/ن خبراء ولا يعترفون/ن أو يُقدِّرون/ن الخبرة، المعرفة والمهارة في مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري. على الرغم من ذلك، يعد هذا التزاماً مهماً ويجب استخدامه كمرجع في عمليات تحدي المنشئات، الأنظمة، والأشخاص الذين يحاولون/ن استقصاء العاملين/ات بالجنس التجاري.

الهدف الرئيسي: القضاء على الإيدز، مرض السل والملاريا

يحتوي سرد استراتيجيّة التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨ على أقسامٍ تقوم بتغطية هدفها الرئيسي: القضاء على الإيدز، مرض السل والملاريا وتضع تركيزها على التقليل من معدل انتشار المرض وزيادة الاهتمام بالوقاية والعمل على الحواجز الهيكلية مثل القوانين الضارة، تجريم الفئات السكانية الرئيسية، الممارسات المتبّعة الدينية والثقافية، القيود السياسية، والجوانب الأخرى التي لا يمكن تغييرها من خلال التدخلات الطبية الأحيائية. سيُشجع الأسلوب العام الدول على أن تُعزّز دعم التمويل العالمي بصورة أفضل على نطاق دورة المِنح وأن تُقوّي الشراكات مع الأقسام الأخرى لكي تُحقّق أوجه التآزر والكفاءات. على الرغم من ذلك، يُوفّر هذا القسم تشجيعًا ضعيفًا لجعل العاملين/ات بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية الأخرى في مركز الاستجابة القومية.

5 جهودٌ متزايدةٌ للاعتراف بالظلم، الحقوق الإنسانية، والحواجز الجندرية. وهذا التزامٌ مهمٌ كذلك. الغرض منه الاستمرار في الأنشطة الحالية، مع زيادة نطاق بعضًا من البرامج ورفع مستوى الطموحات. من الصعب تحديد إن كان هذا سيؤدي إلى تغيير حقيقي بالنسبة للعاملين/ات بالجنس، لكن بإمكانه تسهيل الحصول على برامج حقوقٍ إنسانيةٍ وجندريةٍ شاملة متضمّنة في طلبات التمويل.

8 وضعٌ تعظيمٍ شديدٍ على اتخاذ القرارات المبني على معلومات. بالنسبة للعاملين/ات بالجنس التجاري، يُبرز هذا أهمية ضمان أن رصد المعلومات يتم بطريقة تضمن حماية أمن وأمان الفئات السكانية الرئيسية المجرّمة ويقوي الحاجة إلى رصد يقوده أفراد المجتمع. إذا تم اتخاذ القرارات بناءً على معلوماتٍ، فلا بد من أن تتضمن معلوماتٍ تم جمعها من قبل المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري. وذلك، يجب النظر إلى هذا الالتزام على أنه فرصة.

القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية

يوجد ثلاث جوانب حيث يسعى التمويل العالمي لتحسين فعاليتهم: الوقاية من فيروس نقص المناعة؛ العلاج والعناية ب فيروس نقص المناعة ؛ والتقليل من الوصم، التمييز، التجريم المربطين بفيروس نقص المناعة، وغيرها من أوجه الظلم.

تحت بند الوقاية، تتمثل النقاط الرئيسية في: دعم برامج فيروس نقص المناعة القومية في مواجهة إمكانية الوصول المحدودة لمستلزمات الوقاية الأساسية، التي تشمل الأوقية الذكرية والمُرَلَقَات وخدمات الحد من الضرر؛ التوقع من اقتراحات التمويل أن تتضمن برامجًا لمواجهة الوصم، التمييز، العنف، التجريم، والحوازر الجندرية؛ زيادة الدعم للاستجابات التي تقودها المجتمعات. يمكن استخدام ذلك لدعم التأييد من قبل المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري من أجل برامج واستجابات للوقاية مبنية على أدلة - وحقوق -.

تحت بند العلاج والعناية، سيكون الهدف توسيع نطاق البرامج لتقوم بالاختبارات، التشخيص، والعلاج؛ لضمان الحد من أسباب مقاطعة العلاج؛ والتحسين من طرق العناية.

يلتزم التمويل العالمي بجهوده في القضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة والتركيز وزيادة الجهود لتحدي تجريم الفئات السكانية الرئيسية. وهذا جيد ككلام، ولكن إن لم يكن التمويل العالمي مستعد لوقف التمويل كعاقبة لعدم الامتثال - وهو حالًا لا يعد خيارًا - فقد بالغ التمويل العالمي في وصف مدى تأثيره. توفُّع أن التمويل العالمي سيكون قادرًا على التأثير على التمويل المحلي لدعم التدخلات التي تعالج الحواجز المتعلقة بالحقوق الإنسانية للفئات السكانية الرئيسية المجرَّمة يُعد سداًجَةً في أحسن الأحوال.

القضاء على مرض السل

من نواحٍ عديدة، يمكن تنفيذ هذا بطريقةٍ مباشرةٍ أكثر، وينعكس ذلك في التدخلات المقترحة: زيادة التتبع والعلاج؛ تشجيع تفاعل القطاع الخاص؛ توسيع نطاق أنشطة الوقاية من مرض السل؛ تحسين القدرة على الوصول إلى TPT (علاج وقائي)؛ ووضع تشديد جديد على الدعم/التمويل المشترك لبرامج الحماية الاجتماعية. جميع التدخلات المقترحة عملية وواقعية في وجود المستويات الصحية من التمويل والالتزام.

القضاء على الملاريا

الوضع هنا مثل وضع الاستجابة لمرض السل. لا تحتاج التدخلات المقترحة إلا تطبيقها بالفعل، ولا يوجد إلا القليل من العقبات التي تمنع تحقيق ذلك.

ومع ذلك، بالنسبة لكلا من مرض السل والملاريا، لم يتم تقدير دور المجتمعات بما فيه الكفاية. رغم تحسنه الشديد عن الاستراتيجية السابقة، لا تعكس الاستراتيجية مساهمة المجتمعات التي ستلعب دورًا أساسيًا لجعل الاستجابات للأمراض ذات كفاءةٍ عاليةٍ.

وبالطبع، تعتمد كل هذه الالتزامات على مدى نجاح تجديد الموارد، وعلى كمية التمويل المتاحة، وطريقة وأماكن رصد الأموال. إن لم يكن هناك التزام يضمن تمويل المنظمات والشبكات التي تقودها الفئات السكانية الرئيسية، فلن يتم تنفيذ هذه الالتزامات بصورة فعالة وسيستمر التجريم.

أهداف المساهمة المدعومة المشتركة

هذه هي نفس الأهداف التي تم ذكرها سابقاً في الدليل الذكي، ولكن قسم السرد يخوض أكثر في تفاصيل نوايا هذه الأهداف المساهمة.

أ. زيادة الأنشطة المتمحورة حول الناس بأكبر قدر ممكن.

'خدمات عالية الجودة تتمحور حول الناس' هي في الواقع عبارة لا تحمل معنًى هاماً بالنسبة لمجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري. على الرغم من أن التمويل العالمي قد يتحدى هذا القول، لا يحمل هذا القسم إلا ما به قليلاً من العملية، الواقعية، أو التغيير الحقيقي بالنسبة للعاملين/ات بالجنس التجاري. فهو مليءٌ بالنصوص التي يمكن العثور عليها في جميع وثائق الأمم المتحدة تقريباً، والتي في الواقع قد فشلت في تحسين الخدمات المقدّمة إلى الفئات السكانية الرئيسية المجرّمة، والتي تشمل العاملين/ات بالجنس التجاري. ولكن قد يُفيد التركيز على القسمين التاليين.

ب. زيادة التفاعل والقيادة من قبل المجتمعات الأكثر تأثراً بأكبر قدرٍ ممكن لأجل عدم إغفال أحد.

يبدأ هذا القسم بمقولةٍ قويةٍ عن دور المجتمعات في تأسيس وتطوير التمويل العالمي، وبعد ذلك يُبدي التزامه بـ «تدعيم التفاعل والقيادة من قبل المجتمعات الأكثر تأثراً كخبراءٍ في اتخاذ القرارات، توصيل الخدمات والإشراف». وهذا التزامٌ قويٌّ وواضحٌ بأن المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري بإمكانها استخدامه للدعوة لحصولها على اعترافٍ وتفاعلٍ أكبر في عمليات التمويل العالمي.

تتناول استراتيجية التمويل العالمي هدفها في زيادة التفاعل والقيادة من قبل المجتمعات من خلال ثلاث نقاط تركيزٍ واسعة:

1 تسهيل عمليات آليات التنسيق القطرية الشاملة (CCMs). يذكر التمويل العالمي أنه سيحقق ذلك من خلال: تقوية سعة آليات التنسيق القطرية من أجل تسهيل العمليات الشاملة، إضفاء الطابع الرسمي على اللجان الفرعية لآليات التنسيق القطرية للفئات السكانية الرئيسية، والمراجعات السنوية لتكوين وتمثيل آليات التنسيق القطرية. بإمكان هذه الالتزامات دعم المشاركة القيمة من قبل الفئات السكانية الرئيسية، التي تشمل العاملين/ات بالجنس التجاري. ولكن رغم ذلك، كان من المفترض أن تُسهّل آليات التنسيق القطرية العمليات الشاملة بالفعل. لا بد ألا تكون اللجان الفرعية بديلاً للتمثيل في آليات التنسيق القطرية. ما الذي سيكون الهدف من المراجعات السنوية إن لم يُجبر التمويل العالمي تنفيذ سياساته؟ يُبرز سرد الاستراتيجية أيضاً القدرة الزائدة على الوصول إلى واستخدام المعلومات، إلى جانب القدرة الأكبر على الوصول إلى التكنولوجيا والأدوات الافتراضية، والتي تشمل كونها فرصةً للحد من ديناميات السلطة الغير متساوية. وهذا غير واقعيّ بدون وجود مواردٍ يتم تزويد المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري بها، ويُبدي فهمًا غير كافٍ لواقع مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري على أرض الواقع. رغم وجود النية لتحسين الأوضاع، إلا أنه لا يوجد فهمًا كافيًا لواقع الفئات السكانية الرئيسية المجرّمة في البلاد.

2 التطوير من عمليات وتوجيهات التمويل العالمي حتى تدعم توصيل الخدمات بقيادة المجتمعات. تتمثل النية هنا في تقييم ومراجعة السياسات الحالية للتمويل العالمي لضمان وصول التمويل إلى المنظمات التي تقودها المجتمعات. وتشمل النية أيضًا تقوية الأمانة العامة وسعة العلاقات العامة لتقوم بتعقب وكتابة القرارات الخاصة بالاستثمارات التي تمت من قبل المنظمات التي تقودها المجتمعات. من شأن ذلك أيضًا أن يتيح الفرص للمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري أن يتم دعمها واعتبارها كمتقبلٍ فرعيٍّ، وأن يحل مشكلة الحواجز الموجودة.

3 توسيع الشراكات المجتمعية لدعم وسائل استجابةٍ وأنظمةٍ صحيةٍ أكثر شمولًا، استجابةً واستدامةً ضد فيروس نقص المناعة، السل والملاريا. يشمل هذا الالتزام برفع مستوى خبرة المجتمعات في حوض النقاشات التقنية وتطوير جودة البرنامج. ولكن سرد الاستراتيجية لا يوضح كيف سيتم تحقيق هذا بصورةٍ جيدة. فهو يذكر التشجيع على التفاعل من قبل المجتمعات كمزودين للدعم الفني والاعتراف بالإشراف بقيادة المجتمع (CLM) كمصدرٍ حاسمٍ للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات. سوف يتم الترحيب بذلك، وخاصة إن كان يوحى بالاعتراف بخبرة المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري. ولكن ما لا تفعله هو ذكر كيف يتطلب هذا تغييراتٍ في الموقف المتخذ من الأمانة العامة وعلى مستوى الدولة من قبل متخذي القرارات. سيتطلب ذلك الدعوة المستمرة، والتي يمكن دعمها من خلال التزام التمويل العالمي في الاستراتيجية.

الالتزامات الأخرى في سرد الاستراتيجية مرتبطةً بشكل أساسي بكوفيد-19 والاستجابة والاستعداد للأوبئة، ولا تحتوي تغييراتٍ أو تحسيناتٍ ذات أهميةٍ بالنسبة للعاملين/ات بالجنس التجاري.

بالنسبة لمجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري، نية الاستراتيجية واضحة في تحسين التفاعل، الاعتراف بمهارات ومعرفة المجتمعات، والتحسين من تمثيلها في آليات التنسيق القطرية، في اتخاذ القرارات، وفي قيادة وتقييم البرامج. العاملون/ات بالجنس التجاري (وليس غيرهم/ن) يجب أن يكونوا/ن المسؤولين/ات عن القيام بذلك. يتمثل جميع هذه النوايا بتغييراتٍ إيجابية يمكن استخدامها من قبل المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري لاكتساب الظهور، الاحترام، والتمثيل في علميات التمويل العالمية.

ومما هو واضحٌ مستوى الفهم من التمويل العالمي لما سيكون مطلوبًا لجعل هذا الكلمات الطامحة واقعًا، وكيف سيتم إدراج هذه الالتزامات.

ت. تعزيز العدل الصحي، المساواة الجندرية، والحقوق الإنسانية لأكثر مدى

يبدأ هذا القسم باعترافيٍّ قويٍّ بالظلم المتواجد، وأن الحواجز، الوصم، التمييز، والتجريم المتعلقين بالحقوق الإنسانية والجندرية يزيدون من قابلية التأثر بفيروس نقص المناعة، السل والملاريا (HTM) ويحدون من القدرة على الوصول إلى الخدمات. لتتم معالجة هذه المشكلات، سيضع التمويل العالمي تركيزًا على توسيع نطاق البرامج والأساليب التي تعمل على إزالة الحواجز المتعلقة بالحقوق الإنسانية والجندرية وزيادة الصوت الدبلوماسي للتمويل العالمي من استجاباتٍ أكثر عدلًا، مستجيبةً جندريًا ومبنيَّةً على الحقوق.

ماذا يعني ذلك بالفعل؟

يتطلب تحقيق هذا الهدف جوانبًا عديدةً من التغيير وجهودًا مضاعفةً:

- تبني أسلوبًا متباينًا على مستوى الحافظة - مما يعني الاستجابة إلى سياق كل دولة بطريقةٍ مختلفةٍ، واستخدام عتلاتٍ مختلفةٍ مثل التمويل والسياسة لتحفيز الاستثمار بغرض معالجة الوصم، التمييز، والحواجر الجندرية.
- تقوية ملكية الدولة والبناء على الدروس من أجل هدم الحواجز ومحاولة ضمان أن البرامج مستدامة ومُغرسة في الاستجابات القومية.
- معالجة تجريم الفئات السكانية الرئيسية - مما يعني استخدام الموارد لتحدي القوانين، السياسات، والممارسات المُتَّبعة، وتمويل المناصرة والإشراف على إصلاحات القوانين الصارئة، السياسات، والممارسات المُتَّبعة - مما يشمل تحدي تجريم العمل بالجنس التجاري.
- المبادرة بتركيزٍ على مستوي الشراكة على دعم البرمجة التحويلية الجندرية - تعبيراتٌ تُستخدَم في الاستراتيجية مثل «دعمٌ متزايدٌ؛ الدعوة إلى الدور؛ دعم الدمج؛ الدعوة للتفاعل بصورةٍ أكثر استباقيةً؛ وتأسيس شراكات مبتكرة» ليس لها مفهومًا واضحًا وليس لها تأثيرًا كبيرًا في التشجيع على الثقة التي ستحقق التغيير.

- تقوية الدعم لبرامج الحقوق الصحية الجنسية والتناسلية - يجدر بهذا زيادة قدرة العاملين/ات بالجنس في الوصول إلى خدمات الحقوق الصحية الجنسية والتناسلية.

- الوقاية الموجهة من العنف المتعلق بالجنس (GBV) - وقد يشمل هذا الاستثمار في الوقاية والتدخلات الاستجابية، مما يشمل الموارد من أجل استجاباتٍ بقيادة العاملين/ات بالجنس التجاري نظرًا إلى المستويات الغير متناسبة من العنف الذي يتعرض له العاملون/ات بالجنس التجاري.

- التزامٌ باستخدام كُلاً من المعلومات الكميّة والنوعية للتعرف على محفزات الظلم وإطّلاع الاستجابات.

- التزامٌ بالدعوة وتحدي القوانين المُميّزة، السياسات، والممارسات المُتَّبعة بصورةٍ استباقيةٍ - وبينما يعد هذا التزامًا جديرًا بالإعجاب، إلا أن ليس له أي أهميةٍ في القيم الحقيقية، بناءً على عدم مقدرة التمويل العالمي حتى الآن أن يضمن أن آليات التنسيق القطرية تلتزم بسياساتها وإرشاداتها في شمول الفئات السكانية الرئيسية. لذلك فإن الالتزام بالتأثير على القوانين، السياسات، والممارسات المُتَّبعة يبدو أنه من غير المحتمل نجاحه على مستوى أعلى.

وبينما يوجد ثلاث التزامات تستهدف الفتيات المراهقات والنساء صغيرات السن، فهم لا يشملون أو لهم صلة بالأشخاص صغار السن الذين يتاجرون بالجنس (تحت الثامنة عشر) أو العاملين بالجنس التجاري صغار السن (+18).

الالتزام بهذا الهدف صادقٌ ويتم توضيحه طوال تطوير الاستراتيجية. ولكن من أجل تحقيق الهدف، لا بد من أخذ جميع ما سبق في عين الاعتبار ليتم تنفيذها عبر الأمانة العامة للتمويل العالمي وحافظات كل الدول. سوف تزداد احتمالية نجاحه بصورةٍ كبيرةٍ من خلال تيار تمويلٍ مخصصٍ للمنظومات التي تقودها الفئات السكانية الرئيسية التي لا تبني سعتها المنظومية فحسب، بل وتدعم أيضًا زيادة الدعوة المطلوبة من أجل تحقيق التغييرات الضرورية للنجاح.

أقسامٌ أخرى من الاستراتيجية

ث. تعبئة الموارد المتزايدة

يصف هذا القسم كيف سيستمر التمويل العالمي في الحصول على تمويل كافٍ ليكفي حاجته في دعم برامج فيروس نقص المناعة، مرض السل والملاريا، بالإضافة إلى الاستجابة المستمرة لكوفيد-19.

على الرغم من وضوح أن هذا عنصرًا جوهريًا لأعمال التمويل العالمي، وسوف يستفيد العاملين/ات بالجنس التجاري من تمويلٍ عالميٍّ ممولٍ بالكامل، إلا أنه من الصعب رؤية كيفية وأماكن مساهمة المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري. تستغل التحديات اليومية التي يتعرض لها العاملين/ات بالجنس التجاري، إلى جانب التحديات حول الارتباط في عمليات التمويل العالمي وقتًا وطاقًا كبيران، لذلك فمن الأفضل ترك هذا القسم لهؤلاء الذين يعملون/ن على تعبئة الموارد العالمية والقومية.

الهدف المتطور: المساهمة في عمليات الاستعداد والاستجابة للأوبئة (PPR)

وجود هذا الهدف المتطور في الاستراتيجية يقدم ناحيةً جديدةً من نواحي تركيز التمويل العالمي. هذا له عواقب إيجابية وأخرى سلبية، وقد كان هو الموضوع في نقاشٍ حادٍ خلال تطوير الاستراتيجية. تحت قيادة المدير التنفيذي والأمانة العامة، قد ذُكر أن النية هي «أن نساعد العالم في معالجة كوفيد-19 - وأن نسعى للحماية من زيادة فيروس نقص المناعة، السل والملاريا (HTM) وأن نبني أنظمةً صحيةً مستدامةً صامدة (RSSH)، مع المشاركة في النقاشات العالمية القائمة مع الشركاء وفرق GV وG20 حول الأدوار المستقبلية، المسؤوليات وكيفية بناء نظام أفضل ليستعد إلى ويستجيب للأوبئة». يمكن النظر إلى هذا بصورة إيجابية، وهو من منطقي من كِلا المنظورين العالمي والصحي. ولكن يوجد واحدٌ من الشواغل أن التركيز على هذا الهدف المتطور سيكون له تأثيرٌ سلبيٌّ على استجابات فيروس نقص المناعة، السل والملاريا، حيث يَدُكر سرد الاستراتيجية أيضًا «... لكن سنحتاج إلى تمويلٍ إضافي لكي نتمكن من تحقيق الهدف المتطور بشكلٍ كاملٍ ونتجنب تخفيف جهودنا من أجل محاربة فيروس نقص المناعة، السل والملاريا». من الشواغل الغير مذكورة أن الهدف المتطور قد يتحول إلى الأولوية بدلاً من فيروس نقص المناعة، السل والملاريا، أن التمويل سيتم تغيير مساره من أجل ضمان تحقيق الهدف المتطور.

- هناك ثماني تدخلات مذكورة تحت هذا الهدف، والقليل منها فقط يوفر فرصًا لزيادة مشاركة المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري:
- توسيع نطاق الاستثمارات التي تبني صمود لبرامج فيروس نقص المناعة، السل والملاريا أمام الأخطار الحالية والمستقبلية. النية هي تقوية توصيل خدمات فيروس نقص المناعة، السل والملاريا، وتشمل زيادة استخدام نماذج الخدمات المتباينة، التي تتمحور حول الناس، وزيادة الدعم لنماذج الخدمات المبنية على المجتمع/الوطن. في الواقع، يعني هذا أن التمويل العالمي سوف يستمر بأسلوبه ولكن سيحاول أن يُحسّن من طريقة فعل الأمور مع النظر إلى التأثيرات المستقبلية الممكنة لوباءٍ آخر. بالنسبة للعاملين/ات بالجنس التجاري، فلن يتغير شيء.
- بناء كفاءة الخطوط الأمامية في التعقّب والاستجابة السريعة. يبدو أن التركيز هنا موضوعٌ على تقوية دور العاملين/ات بصحة المجتمع (CHW) بدون الاعتراف بعمل الخطوط الأمامية الذي نفذته المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري.
- توسيع نطاق وإدماج كفاءة الأنظمة المجتمعية للتعقّب والاستجابة. يجدر بهذا أن يتيح فرصةً للمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري أن تحصل على دورٍ أكبر في تزويد المعلومات والاستخبارات عن حالات التفشي الجديدة. ولكن بسبب التأثير المحدود لآلية الاستجابة لكوفايد-19 (C19RM)، عندما تم تخصيص تمويلٍ قليلٍ جدًّا للمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري، رغم توفيرهم لخدمات الخطوط الأمامية، فمن الصعب الشعور بالثقة أن هذا سيُحدِث تغييرًا في صالح مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري.
- تقوية أنظمة مراقبة الأمراض واستخدام معلوماتٍ رقميةٍ وكفاءة تفشٍّ فوريين. يستقصي هذا الأسلوب بكفاءة العاملين/ات بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية الأخرى التي لا تمتلك المعدات، الموارد، أو التدريب من أجل جمع المعلومات الرقمية. وللأسف، تم تحديد العاملين/ات بصحة المجتمع فقط من أجل التدريب لمراقبة الأمراض.
- تقوية أنظمة المختبرات، سلاسل التوريد والكفاءة التشخيصية، إلخ. وهذا ضروري، ولكنه ليس شيئًا يشارك به مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري بصورة مباشرة.
- معالجة مقاومة العقاقير والمبيدات الحشرية. وهذا أيضًا ضروري، ولكنه ليس من المرجح أن يكون شيئًا يشارك به مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري.
- تعزيز منصات التمويل العالمي لبناء التضامن من أجل أساليب استجابةٍ جندرية وحقوقٍ إنسانية أكثر عدلًا. بالنسبة لهذا الهدف المتطور، فلا يوجد شيءٌ جديدٌ لإضافته لم يتم ذكره في هدف تعزيز العدل الصحي، المساواة الجندرية، والحقوق الإنسانية لأكثر مدى.
- مناصرة القيادة والمشاركة من قبل المجتمع المحلي والمديني في تخطيط الاستعداد والاستجابة للأوبئة، اتخاذ القرارات والإشراف. وهذا تدخلٌ مثير للإعجاب. يذكر سرد الاستراتيجية جميع النقاط الهامة، ولكن رغم ذلك فإنه ساذج وببساطة لا يعكس الحقيقة على أرض الواقع بالنسبة للفئات السكانية الرئيسية المجرّمة.

عوامل تمكين الشراكة: كيف نعمل

يذكر السرد ببساطة دور كل هيئة في شراكة التمويل العالمي، وطبعًا يقدم هذا بطريقة إيجابية.

هذا الدليل الذي يقدم تفسيرًا أكثر واقعية لعائلة شراكة التمويل العالمي بالنظر إلى التجارب السابقة للمنظومات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري.

• **ملكية الدولة:** قد تُسبب المشاكل للعاملين/ات بالجنس التجاري ومجتمعات الفئات السكانية الرئيسية الأخرى التي يتم تجربتها بصورة روتينية في الدول المؤهلة؛

• **شركاء تقنيون:** قد تسبب الإشكاليات، وخصوصًا على مستوى الدولة حيث في أغلب الوقت يقومون أيضًا باتخاذ جانب الحكومات وقد يكونون عدائين تجاه الفئات السكانية الرئيسية؛

• **الحكومات المُنفَّذة:** قد تسبب الإشكاليات، حيث لدى الكثير منها سجلات متابعة لكونها ضد الفئات السكانية الرئيسية وتفشل في تخصيص موارد التمويل العالمي لاستجابات الفئات السكانية الرئيسية المبنية على الحقوق؛

• **آليات التنسيق القطرية (CCMs):** قد تسبب الإشكاليات، حيث أنه رغم سياسات التمويل العالمي، فالعديد منها قد استقصى تمثيل الفئات السكانية الرئيسية بطريقة مفيدة؛

• **المجتمعات المحلية والمدنية:** يمكنها المساهمة أكثر إذا تم تزويدها بالموارد المناسبة؛

- **العلاقات العامة (PRs):** قد تسبب الإشكاليات، حيث يقوم الكثير منها بشكل متكرر بـ 'اللعب بأمان' أو 'العب السياسة' في عمليات اختيارها للمستقبلين الفرعيين؛
- **شركاء التطوير، مما يشمل المتبرعين/ات:** قد يسبب الإشكاليات، حيث يملك كل منهم/ان مخططات خاصة وليسوا دائمًا مجبرين/ات على مواءمة أوليات المجتمع؛
- **القطاع الخاص، والذي يشمل الأسس:** قد يسبب الإشكاليات، حيث أنه من الصعب معرفة ما يفكر به في أغلب الوقت؛
- **فريق الاستعراض التقني (TRP) ولجنة الموافقة على المنح (GAC):** قد يسبب الإشكاليات، حيث قام كلاهما باتخاذ قرارات مشكوك فيها بخصوص برامج الفئات السكانية الرئيسية والتي كانت مشمولة (أو غير موجودة) في المنح؛
- **عملاء التمويل المحلي:** يحصلون على أموال كثيرة في مقابل ناتج ضئيل؛
- **مكتب المفتش العام:** قد سعى في إشراك العاملين/ات بالجنس التجاري ومجتمعات الفئات السكانية الرئيسية الأخرى، ولكن لا يتم استخدامهم من قبل الشبكات التي يقودها الفئات السكانية الرئيسية؛
- **الأمانة العامة:** قد حصدت العديد من الأشخاص الذين لا يفهمون/ان وقائع الحياة اليومية التي يتعرض لها الفئات السكانية الرئيسية المجرّمة؛ وأخيرًا
- **المجلس:** والذي في العادة يصب أعضاؤه تركيزهم/ان على الأهداف الخاصة بهم/ان، وفي الغالب لا يكونون/ان على استعداد لخوض مناقشات صعبة، ولكن صريحة.

التطبيق، الأداء، والدعوة إلى العمل

يذكر سرد الاستراتيجية أن «هذه الاستراتيجية الجديدة لشراكة التمويل العالمي قد تم تصميمها من أجل استرداد تقدمنا نحو مهمتنا الأساسية، ألا وهي القضاء على الإيدز، مرض السل والملاريا، ومعالجة التحديات الجديدة للوباء، وتعميق التزامنا بتحسين صحة الفرد والمجتمعات بطريقة عادلة. سيتم تحديد مدى نجاح هذه الاستراتيجية بناءً على جودة تطبيقها وليس جودة نصها».

هذه الجملة الأخيرة شديدة الأهمية. لا بد أن يتم تحميل التمويل العالمي المسؤولية للتطبيق الكامل والفعال لاستراتيجيته الجديدة لأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٨. بصفتنا منظماتٍ يقوها العاملون/ات بالجنس التجاري، فعلينا مسؤولية مراقبة التمويل العالمي وتطبيق استراتيجيته الجديدة في الدول والحرص على تحقيق التزاماته، بالإضافة إلى تحميله المسؤولية عندما يقوم بإغفال مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري.

ورغم أن هذا قد يُعدّ تقييماً قاسياً لنموذج شراكة التمويل العالمي، فهو مبنيٌّ على تجارب مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري حتى يومنا الحالي. نحن نأمل بصدقٍ أن يكون هذا قابلاً للتغيير. يُعرض سرد الاستراتيجية رؤيةً مثالية. فهو يصف عالماً غير موجودٍ، وعالمًا لن يكون موجودًا من أجل منفعة مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري والفئات السكانية الرئيسية المجرّمة الأخرى، إلا إذا كان هناك التزامًا حقيقيًا بالتنفيذ وتغييرًا عظيمًا.

الاستنتاج

تمثّل هذه الاستراتيجية أملاً للتغيير، ولكن كالعادة، سيتم التحديد مع مرور الوقت إذا ما كانت استراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨ قوية بما فيه الكفاية لتتغلب على التحديات التي يواجهها العاملون/ات بالجنس التجاري بشكل يومي. لقد كان التمويل العالمي فعالاً في دعم الاستجابات للأوبئة. ولكن يظل السؤال: هل ستمكّن هذه الاستراتيجية التمويل العالمي من أن يفعل ما هو أفضل لأجل مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري؟

بينما يحتوي هذا الدليل الذي على نقدٍ لاستراتيجية التمويل العالمي ٢٠٢٣-٢٠٢٨، فإن هذه الاستراتيجية تُعتبر تحسیناً كبيراً بالنسبة للاستراتيجية السابقة. فهي أكثر طموحاً ودقة، وتدعو إلى زيادة دور المجتمعات، مما يشمل مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري، في المشاركة في اتخاذ القرارات والعمليات القومية.

تُقدّم هذه الاستراتيجية عدداً من الفرص من أجل تقوية دور المنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري في عمليات التمويل العالمي: تقوية آليات التنسيق القطرية من أجل تسهيل عملية شاملة؛ زيادة التركيز على تعزيز التفاعل والقيادة من قبل المجتمعات المتأثرة لأقصى مدى والالتزام بعدم إغفال أحد؛ تعزيز العدل الصحي، المساواة الجندرية والحقوق الإنسانية؛ وبصفة عامة النية بوضع المجتمعات في المنتصف. يحمل كل هؤلاء إمكانية زيادة الفرص للمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس التجاري في أن يتم الاستماع لها وأن تقوم بالتأثير على اتخاذ القرارات في عمليات التمويل العالمي في صالح مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري. يمكن للاستراتيجية الجديدة، بل ويجب عليها أن تُستخدم لكي تُحمّل المسؤولية على التمويل العالمي، العمليات القومية، والحكومات. يجب على مجتمعات العاملين/ات بالجنس التجاري أن تظل يَظْطَهُ وأن تُتابع كيف يتم عكس وتنفيذ الاستراتيجية على مستوى الدولة حتى تتمكن من تحديد إذا ما كانت فعلاً تنجح في التغيير.





الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس
المناداة بالحقوق الصحية والإنسانية

التضامن في العمل

حتى قبل وباء فيروس نقص المناعة البشرية، قام العاملون/ات بالجنس بتنظيم أنفسهم/ن. لدى NSWP، ككونها شبكة عالمية للمنظمات التي يقودها العاملون/ات بالجنس، شبكات قوية إقليمية وقومية عبر خمسة مناطق: أفريقيا؛ آسيا والمحيط الهادئ؛ أوروبا (شاملة شرق أوروبا وآسيا الوسطى)؛ أمريكا اللاتينية؛ أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي.

لدى NSWP أمانة عامة عالمية في اسكتلندا، المملكة المتحدة، مع موظفين/ات لتنفيذ برنامج من المناصرة، تطوير الكفاءة والتواصلات. أعضاؤها منظمات يقودها العاملون/ات بالجنس محلية، قومية أو إقليمية وشبكات ملتزمة بتعظيم أصوات العاملين/ات بالجنس التجاري.



الشبكة العالمية لمشاريع العمل بالجنس
المناداة بالحقوق الصحية والإنسانية

Mitchell House 5/5 Mitchell Street Edinburgh Scotland UK EH6 7BD
+44 131 553 2555 secretariat@nswp.org www.nswp.org
NSWP هي شركة خاصة غير ربحية محدودة. رقم الشركة SC349355

